الوضع العام للاسواق بولاية قابس

I تشخيص الوضع

- تحتل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري بقابس مكانة هامة في النسيج التجاري والدورة الاقتصادية بالجهة حيث تعتبر ركيزة لدفع نسق الإنتاج الفلاحي وضمان حسن التزويد عبر مختلف حلقات التوزيع وضمان شفافية المعاملات التجارية وفقا لقاعدة العرض والطلب. ونجد بولاية قابس سوق جملة للخضر والغلال يتمتع بأهمية كبرى من حيث المساحة وعدد المتدخلين فيه، كما توجد عدد 02 أسواق جملة محدودة النشاط بمعتمديتي مارث وغنوش.

- تتولى الإدارة في فترات تراجع الإنتاج (أثناء الفجوات الفصلية) تزويد أسواق الولاية بالمادة الرئيسية سواء من الخزن التعديلي الذي تؤمنه وزارة التجارة او من التوريد فضلا عن الحجز.

- توازيا مع الحالة العامة على المستوى الوطني تناقصت أهمية مسالك التوزيع على مستوى الكميات الموزعة فيها مقابل تزايد أهمية الكميات الموزعة في المسالك الموازية.

- رغم مجهودات فرق المراقبة الإقتصادية بقابس تم رفع عدد هام من محاضر البحث وتوجيه كميات معتبرة من المنتوجات المحجوزة للسوق قاربت الـ400 طن من الخضر والغلال منها ما تم في إطار المراقبة على الطرقات أو على مستودعات الخزن.

II متابعة الأسواق ومراقبتها

تقوم اللجنة الجهوية لمتابعة تطور الأسعار وضمان انتظام التزويد والتصدي للتهريب والإحتكار والتجارة الموازية والإنتصاب الفوضوي والسلامة الصحية للأغذية بولاية قابس بعمل جبار في هذا الإتجاه، إذ تحرص على دورية إنعقاد جلساتها ويتم إدراج مسألة مسالك التوزيع كنقطة قارة في جدول أعمالها. وتؤدي اللجان الفرعية المنبثقة عنها زيارات دورية لمختلف المسالك تحت إشراف مباشر من والي الجهة ويتم على إثرها عقد جلسات خاصة بمشاركة مختلف الأطراف المتدخلة (الولاية – الإدارات الجهوية– المصالح البلدية – المصالح الأمنية– المنظمات...)، وقد ساهمت في تحقيق نتائج ملموسة ومن أهمها :

- مداخيل تموين السوق من المحجوز تجاوزت الـ 196 ألف دينار تم إيداعها بالخزينة العامة.
- رفع 1588 محضر بحث من قبل المراقبة الإقتصادية (تطور بأكثر من 50 % مقارنة بسنة 2018).
- توجيه حوالي 400 طن من الخضر والغلال لأسواق الجملة لمنتوجات الفلاحة.

- تزويد أسواق الجملة بالولاية (خاصة سوق قابس) بحوالي 1000 طنا من بطاطا المخزون التعديلي والتوريد.

- تحسن في إيرادات سوق الجملة بقابس بحوالي 5% مقارنة بسنة 2018 وهي نسبة طيبة تترجم إلتزام مختلف الهيئات بالعمل على ملف مسالك التوزيع.

كما أقرت اللجنة برنامج عمل لرفع مستوى أداء سوق الجملة للأسماك بمجموعة من الإجراءات تتعلق بتنظيم العمل في الميناء والسوق من ذلك برمجة عمل يومي لجهاز المراقبة الإقتصادية بين السادسة والثامنة صباحا وإلحاق عون أمن بالفضاء المعني للعمل كامل الوقت مع تشديد مراقبة الوحدات الأمنية لمحيط الميناء وعلى الطرقات المؤدية له وتنظيم زيارات دورية بمشاركة رؤساء الهيئات المتدخلة. وقد بدأت هذه الإجراءات تؤتي أكلها في الأشهر الأولى لسنة 2020 حيث تضاعفت الكميات الواردة على السوق و بالتالي تضاعفت الإيرادات، ومن المنتظر أن تكون النتائج جدّ إيجابية نهاية العام .

III الصعوبات

رغم العمل الكبير الذي يقع انجازه على الميدان، فإن إشكالية التجارة الموازية تبقى ظاهرة ومؤثرة باعتبار وجود نقائص هيكلية حادة ساعدت على انتشار هذه الظاهرة والتي يمكن تحديدها كما يلي :

*** اهتراء البنية التحتية لأسواق الجملة.**

بعد انشاء هذه الفضاءات المهمة، وبعد مرور عقود على بنائها اصبحت تعاني من نقائص في البنية التحتية. (ارضيات، مسالك داخلية – اسقف – اضاءة – اسوار ...) كما بقي العمل داخلها معتمدا على طرق تقليدية جدا .

*** عدم مسايرة التطور على مستوى شروط النشاط .**

رغم تنظيم النشاط بتراتيب عديدة ودقيقة إلا أن تطورا كبيرا حصل في كثير من النواحي لم تستفد منه هذه الأسواق كتركيز أنظمة الفوترة الأكترونية وتثمين فضلات المنتوجات وتطوير وسائل العمل بها وتدعيمها بالإطار البشري.

*** ارتفاع الأداءات :**

يعد مستوى الأداء عنصرا جاذبا أو منفرا للمنتصبين والمزودين للإقبال على ضخ منتوجاتهم بالسوق من عدمه، ويعد مستوى الأداء في سوق الجملة بقابس عاليا (16 %) فيما تشهد بعض الأسواق الأخرى اقل مستوى ما يجعل المزودين يتجهون إليها (رغم بعد المسافات) أو يختارون أسهل الحلول بالتوجه للأسواق الموازية نظرا لإفتقارها للتأطير وعدم خضوع المنتوجات بها إلى الأداءات .

***على مستوى تطور الأسعار**

لئن حافظت أسعار المواد المدعمة تقريبا على هيكلة أسعارها منذ سنوات ولم تشهد تغييرات هامة، إلا أن أسعار منتوجات الفلاحة والصيد البحري شهدت تذبذبا مستمرا كان أغلبه في إتجاه الإرتفاع .

هذا التذبذب راجع لسببين أساسين وهو عدم فاعلية مسالك توزيع هذه المنتوجات والتي سبق بيانها وثانيهما يتعلق أساسا بمعطيات خارجة عن نطاق وزارة التجارة حيث شهدت المساحات المزروعة من المواد رئيسية كالبطاطا والبصل والفلفل والطماطم تراجعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، هذا التراجع يعود بالأساس لاحتداد الظروف المناخية (جفاف، فيضانات ..) ولأسباب مالية تتعلق بإرتفاع الكلفة خاصة إرتفاع الأسعار العالمية للبذور والأعلاف ومكوناتها.

هذا الوضع أثر كثيرا على الأسعار المعروضة في السوق، فأرتفعت أسعار البطاطا بطريقة مستمرة رغم إعتماد آلية الخزن التعديلي والتوريد. كما ارتفعت أيضا أسعار اللحوم بأنواعها نظرا لغلاء كلفة تربية الماشية.

وبالنسبة لبقية المكونات و خاصة المصبرات الغذائية شهدت بدورها بعض الإرتفاع لأن أساسها هو المنتوج الفلاحي الذي تعترضه صعوبات كبيرة.

ورغم ذلك، لم تشهد كل المنتوجات الفلاحية منحى صعود الأسعار بإستمرار لأن بعض منتوجات الفلاحة بإستثناء الفصلية منها لم تسجل مستويات غلاء دائمة (الخضر الورقية ، بصل أخضر، كرنب، بسباس، جزر، فول، وبعض أنواع الغلال كالتمور التي شهدت أسعارها إنخفاضا ملحوظا هذه السنة) .

IV الحلول المقترحة :

الحلول يمكن أن تكون جهوية ومحلية وكذلك وطنية وشاملة وتتمثل خاصة في :

- مزيد العناية بأسواق الجملة من حيث الإمكانيات ومن حيث تحسين البنية التحتية ورقمنة التصرف فيها وتفعيل التراتيب المعتمدة في الأنظمة الداخلية لهذه الأسواق مثل إقرار نقاط دائمة في الباب الخارجي لمراقبة الدخول والخروج وتفعيل بطاقات الدخول للأسواق ومزيد دفع العمل البلدي في الفضاءات العامة التي تعرض فيها منتوجات التجارة الموازية سواء عن طريق الشرطة البلدية أو الشرطة البيئية وتحسين الوسائل اللوجستية كوسائل نقل المحجوزات والمستودعات المخصصة لإيداعها.
- العمل على إعادة الإعتبار للمسالك القانونية بتطويرها وإصلاح بنيتها التحتية ودمج الوسائل التكنولوجية الحديثة في عملها.
- إعادة النظر في جملة التراتيب المنظمة لعمل هذه المسالك حتى تواكب الظروف المستجدة (بعضها يعود لأكثر من ربع قرن) .

- ربط كل مسالك التوزيع بالجملة بأنظمة إعلامية مترابطة في شكل هرم لتمكين الهيئات المشرفة من تتبع فعال للكميات وأسعارها بهدف محاصرة خروج المنتوجات من هذه الفضاءات لفائدة المسالك الموازية.
- التفكير في تعديل وعقلنة الأداءات بهذه المسالك.
- تذليل الصعوبات التي تعترض المنتجين والتي جعلت الكثير منهم يعزفون عن الإنتاج مما خلق حالات من الندرة الحادة لبعض المنتوجات (اللحوم، الحليب، البطاطا ...).
- العمل على ضبط رؤية واضحة المعالم تتعلق بالفضاءات الكبرى في إتجاه خلق أروقة كاملة لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري .
- التفكير في إدماج المتدخلين الجدد بوسائلهم في منظومة التزويد خاصة بالمنتوجات الفلاحية في المسالك القانونية.
- العمل على تنشيط أعمال مختلف الهيئات المسؤولة على مراقبة التجارة الموازية.
- تهيئة فضاءات جديدة قانونية للمنتصبين العشوائيين لإخراجهم من الساحات والطرقات.
- تنقيح القوانين الخاصة بمقاومة التجارة الموازية والعشوائية للحدّ من هذه الظاهرة التي تشهد تطورا من سنة إلى أخرى(حسب عدد المخالفات الإقتصادية وكميات المحجوز المسجلة).